وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل – كلية الادارة والاقتصاد

قسم علوم مالية ومصرفية

دور المصارف المتخصصة في تمويل المشاريع الاستثمارية في العراق

الى مجلس كلية الأدارة والاقتصاد/ جامعة بابل قسم علوم مالية ومصرفية

للحصول على درجة البكالوريوس في علوم المالية والمصرفية

بحث مقدم من الطالبين

صادق فلاح خضير

ضياء حسين جاسم

بأشراف

أ.د أسعد منشد

٢٠٢٤م ١٤٤٥ه

(الآيــة)

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

(وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ)

»صدق الله العلي العظيم«

سورة هود الاية ٨٨

الأهداء

الى من بلغ الرسالة وأدي الأمانة ونصح الأمة.... الى نبي الرحمة ونور العالمين .....رسولنا ونبينا

محمد (صلى الله عليه واله وسلم)

..إلى اساتذا كلية الادارة والاقتصاد كافة وبالخصوص الدكتور (أسعد منشد) لما بذله من جهد في توجيهي وله الشكر و التقدير وإلى عائلتي الكريمة و كافة اخواني و اخواتي الطلبة

أوجه لهم تحياتي و جهدي المتواضع:

لكم منا التحية

الشكر والتقدير

م تكن هذه الورقة والبحث الذي وراءها ممكناً لولا الدعم الاستثنائي من مشرفي الدكتور (اسعد منشد) لقد كان حماسه ومعرفته واهتمامه الشديد بالتفاصيل مصدر إلهام وأبقى عملي على المسار الصحيح من

من أول بداية حقيقية لهذا البحث وصولاً إلى قائمة المراجع.

أيضاً زملائي.... من جامعة بابل ، الذين نظروا في تدويناتي وأجابوا بصبر لا ينقطع عن العديد من الأسئلة حول البحث أتقدم لهم بجزيل الشكر أيضاً كما أنني ممتن للتعليقات الثاقبة التي قدمها المراجعون الأقران

(قائمة المحتويات)

ت	الموضوع	الصفحة
	الأية	أ
	الاهداء	ب
	شكر وتقدير	ت
	قائمة المحتويات	ث
	المستخلص	ح
	المقدمة	ا
	المبحث الأول: منهجية البحث	٣-٢
	المبحث الثاني: الخلفية النظرية للمصارف المتخصصة والمشاريع الاستثمارية	١٨-٤
	المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للتمويل المصرفي	٢٣-١٩
	المبحث الرابع: طبيعة المشاريع الاستثمارية وطريقة التمويل من المصارف المتخصصة في العراق	٢٥-٢٤
	الخاتمة: الاستنتاجات والتوصيات	٢٧-٢٦
	المصادر	٢٩-٢٨

المستخلص

يعد موضوع المصارف المتخصصة واثارها في التمويل والاستثمار لتعزيز القدره على النمو من الموضوعات المهمه التي تحظى باهتمام الاقتصاديين حيث يهدف البحث المحاوله على وضع ورسم السياسات الماليه المناسبه لتفعيل دور المصارف المتخصصة في تمويل مشاريع الاقتصاديه والتنمويه في العراق من خلال المشكله المدروسه في هذا البحث والتي والتي تعاني منها المصارف في العراق في عمليه تمويل المشاريع الاستثماريه لتحقيق النمو قد تمثلت اهميه البحث في الدوره المهمه الذي تحظى به المصارف المتخصصه في تسهيل عمليه الاقتراض في تمويل مشاريع الاستثماريه ولا سيما المشاريع الصغيره واهم استنتاج تم التوصل اليه في مشكله البحث هي ان المصارف المتخصصه هي مؤسسات تمويل الفرد والاقتصاد لان واحد واهم توصيه للبحث المقدم هي تسهيل مهمه تمويل الافراد والمشاريع الاستثمارية عن طريق المصارف المتخصصة

يمثل الاهتمام بالمشروعات الاستثمارية أحد أهم عوامل النمو الاقتصادي؛ فهناك إجماع على أهمية الدور

الذي يقوم به هذا القطاع وأثره الايجابي على تنمية الدخل. وتمثل أهمية تلك المشروعات في مساهمتها

في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف.

ومن المفيد في هذه المرحلة أن تكرس بعضا من جهدنا لتوضيح أهمية التمويل بالنسبة للمشاريع الاستثمارية

وتحديد الصعوبات والمعوقات التي تواجهها هذه المشاريع في الحصول على التمويل اللازم مع التركيز

على الجهات الممولة للمشاريع الاقتصادية في العراق ودورها في دعم المشاريع الاستثمارية.

المبحث الأول

منهجية البحث

مشكلة البحث:

تبرز مشكلة البحث التي تعاني منها المصارف في العراق في ان دورها في عملية تمويل

المشاريع الاستثمارية الذي يزال محدود اذ يظهر بان هنالك العديد من المشروعات التجارية

والاستثمارية التي تواجه بعض القيود الخاصة بالتسهيلات الائتمانية لتمويل المشروعات من قبل

المصارف؛ وان ما يتميز به العراق اليوم هو ضالة القطاعات المصرفية ودورها في تمويل

المشروعات الاستثمارية،

فأن مشكلة البحث تتجسد في السؤال التي: هل ادت هذه المصارف

دورها التنموي في تمويل المشروعات الاستثمارية

أهمية البحث:

١- تتمثل أهمية البحث في الدور المهم الذي تحظى به المصارف المتخصصة في تسهيل

عملية الاقتراض في تمويل المشاريع الاستثمارية ولا سيما المشاريع الصغيرة

٢- تركز على مدى مساهمة المصارف المتخصصة في عملية التنمية الاقتصادية وأثر استثماراتها على الناتج المحلي الإجمالي

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى بيان دور المصارف المتخصصة في تمويل المشاريع الاستثمارية من

خلال تحقيق الأهداف الآتية:

١- المحاولة في وضع ورسم السياسات المالية المناسبة لتفعيل دور المصارف المتخصصة في

تمويل المشاريع في العراق.

٢- التعرف على مصادر التمويل واساسيات التمويل المصرفي.

٣- التعرف على المصارف المتخصصة والخصائص التي تقوم بها.

٤- التعرف على دور المصارف المخصصة في تمويل المشاريع الاستثمارية

فرضية البحث:

يفترض البحث بان هناك دور ايجابي للمصارف المتخصصة في تمويل المشاريع الاستثمارية في العراق

المبحث الثاني:

الخلفية النظرية للمصارف المتخصصة و المشاريع الاستثمارية

اولا: مفهوم المصارف المتخصصة

يقصد بالتخصيص بصفة عامة العملية التي يتم بموجبها توزيع الاموال المتاحة للمصرف على بنود الاستخدام المختلفة وبطريقة تضمن التوافق بين الاحتياجات من السيولة وتعظيم الربحية اي تخصيص الاموال على بنود النقدية ابي الاستثمارات بالأوراق المالية والقروض والتسليفات والاصول الاخرى. ومن هنا يمكن معرفة مفهوم المصارف المتخصصة على انها.

مؤسسات مالية متخصصة في احدى القطاعات الاقتصادية) الصناعية، الزراعية، العقارية حيث تقوم هذه المصارف بتقديم الائتمانات طويلة وقصيرة الاجل للمشاريع المختلفة ولا يقتصر دورها في تمويل المشروعات، وانما قد تتشرف ايضا في التخطيط المسبق وتقديم المشورة والخبرة الاقتصادية والفنية في ادارة الانتاج والتسويق(قاسم، ٢٠١٠ : ٣٣).

وتعرف ايضا بانها تلك التي تتخصص في تمويل قطاعات اقتصادية معينة ومن اهم انواعها المصارف الصناعية والزراعية والعقارية فهي تلك المصارف التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعا محددا من النشاط الاقتصادي. (الانصاري، ٢٠٠٦: ٥٦) وتعرف يذلك بانها

مؤسسات مالية ومصرفية تتعامل بأدوات الائتمان المختلفة في السوقين النقدي والمالي من خلال القيام بمهمة الوساطة المالية بين انواع محددة من المقرضين والمقترضين، ويرتبط ومما تقدم يمكن ان نعرف المصارف المتخصصة بانها تلك المصارف التي لا تعتمد في مواردها المالية على ايداعات الافراد يما هو الحال بالنسبة للمصارف التجارية وانما تعتمد على رأس مالها وما تصدره من سندات وتهدف الى منح التسهيلات للقطاعات الاقتصادية متمثلة بالقطاع الصناعي

والعقاري والزراعي وذلك من خلال الاقراض المتوسط وطويل الاجل.
هذا وتجدر الاشارة الى ان المشرع العراقي لم يورد تعريف للمصارف المتخصصة في ثنايا قانون المصارف او قانون المصرف الصناعي او قانون المصرف العقاري او قانون المصرف الزراعي او اي قانون اخر (حداد، مذلول، ٢٠٠٨ : ١٢٣).

ثانيا: نشأة المصارف المتخصصة في العراق

سبب نشأة المصارف المتخصصة في العراق تردد المصارف التجارية في تمويل القطاعات الزراعية والصناعية وبذلك ابتعادها عن منح القروض السكنية وذلك بسبب ما تحتاجه هذه القطاعات من ائتمان متوسط وطويل الاجل الذي لا يتناسب مع اهداف المصارف التجارية الاجنبية التي يانت لغاية ٧ سنة ١٩٤١ تحتكر الصيرفة التجارية.
وتعتمد هذه المصارف على مصادرها الداخلية في القيام بوظائفها حيث تعتمد في تمويل أنشطتها التي تتخصص فيها على مواردها الذاتية و لا تمثل الودائع بالنسبة لها دورا ملحوظا (بن حبيا، ٢٠٠٠ : ٧٨).

وترتبط نشأة المصارف المتخصصة الى دول الاقتصاد القومي مرحلة التقدم الاقتصادي حيث تزداد حاجة الاستثمارات الانتاجية للائتمان متوسط وطويل الاجل خاصة ان المصارف التجارية التي لا ترغب بتمويل المشاريع الآجلة فهي تبتغي الربح السريع وتقدم في تعاملها بقروض قصيرة الاجل، وان هذا النوع من المصارف له اهمية كبيرة بسيب مسؤوليته المتمثلة بمهمة تطور ونمو القطاعات الانتاجية الاساسية في الاقتصاد العراقي من خلال ما تنتهجه من سياسات ائتمانية وما تأدية من فعاليات متمثلة بتقديم الخبرات الفنية والتكتيكية. ومن هنا بانت الحاجة ماسة الى ايجاد مؤسسات مصرفية متخصصة تسهم في تزويد القطاعات الاساسية في الاقتصاد العراقي بالائتمان المطلوب لأداره وتطوير عمليات الانتاج الخاصة بتلك القطاعات (الدوري، واخرون، ٥٦: ٢٧).

ثالثا: المصارف المتخصصة والمصارف التجارية

انواع المصارف المتخصصة

١ ـ المصرف الصناعي:

ساهمت المصارف الصناعية بإنشاء القاعدة الصناعية في الدول النامية حيث عمدت الى انشاء المصارف الصناعية التي تعمل على توفير التمويل المتوسط الآجل والطويل الآجل، وساهم المصرف الصناعي في انشاء العديد من المشروعات للقطاع الخاص الصناعي والتي تطورت واصبحت تلعب دورا مهم في اقتصاديات الدول حتى اصبحت تلك المشاريع من المشاريع الضخمة وذات الأهمية في تلك الاقتصاديات؛ فتقوم المصارف الصناعية بتوفير الموارد المالية اللازمة لدعم المشاريع الصناعية باختلاف احجامها سواء كانت هذه

المشاريع صغيرة ام متوسطة ام كبيرة الحجم وكذلك المشاركة في رؤوس الأموال لبعض المشروعات الصناعية وحتى تتمكن المصارف الصناعية من ادارة شؤونها المالية وتنظيم مواردها فانها تتجه الى سوق راس المال للحصول على الموارد طويلة الآجل .وان موارد المصرف الصناعي تتمثل بحقوق الملكية من راس المال والاحتياطيات وغالبا ما يتدخل البنك المركزي او القانون النافذ في تحديد القرض الذي يستطيع المصرف منحه للمستفيدين من الصناعيين حيث تحكم هذه المعارف مجموعة من القوانين والتعليمات

(الوادي، واخرون، ٢٠١٢ : ٤٤).

٢- المصارف العقارية:

هي المصارف التي تتخصص في تقديم قروض عقارية للهيئات او للأفراد لبناء مجمعات، أو في تأسيس شركات مساهمة لأنشاء شركات عقارية

وغالبا ما يكون هذا التمويل مثله مثل الحال في المصارف الصناعية لآجال طويلة ايضا وتهدف هذه المصارف الى تمويل اقامة المشاريع الاسكانية للزبائن او استصلاح الاراضي وذلك مقابل رهن عقاري بضمان اراضي راعية وهذا الى جانا خدمات مرتبطة بها مثل حسابات التوفير الاسكانية ودراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية المقدمة من الزبون والقيام بالأعمال عن الغير (الزبائن) في تسويق العقارات لصالح الزبائن (طه ، ٢٠٠٧ : ٢٤٢)

ويمكن تلخيص اهداف المصارف العقارية بالآتي (براك، ٢٠١٥: ٧٦)

تقديم التمويل القامة المشاريع السكانية لذوي الدخل المحدود او كليا.

أ. تقديم التمويل القامة المشاريع السكانية لذوي الدخل المحدود او كليا.

ب. اقامة المشاريع السكانية الخاصة وبيعها على المواطنين بأسعار او اقساط تناسب دخولهم.

ت. اعداد الدراسات الاستراتيجية حول السياسة السكانية العامة للدولة والقيام بالدراسات السكانية.

ث. اقامة المشاريع الاستثمارية داخل المناطق السكانية المنشأة لتشجيع الانتقال اليها وتشجيع الحرف الصغيرة وبرنامج التدريب المهني والعمل على توفير فرص عمل للمستفيدين من المشاريع السكانية.

ج. تتولى المصارف العقارية عملية تسويق العقارات لكثير من الجهات من خلال عرض هذه الوحدات للبيع وفق الشروط التي تحددها الجهة المالكة للعقار.

ح. تقوم المصارف العقارية بإدارة العقارات اي تحصيل الإيجارات وعمل الصيانة اللازمة للمباني نيابة عن الجهة المالكة في حالة ماذا كانت الوحدات قد بيعت بنظام الأقساط وهذا كله تخفيف من الجهة المالكة في تحصيل مستحقاته دون عناء او مشقة.

٣- المصارف الزراعية:

تختص المصارف الزراعية بالتمويل الزراعي بغرض التوسع الافقي او العمودي في القطاع الزراعي وتنوع القروض الممنوحة لهدف تغطية جميع انواع او المجالات المخدومة فهناك القروض الموسمية والقروض المتوسطة الاجل وقد ذهبت المصارف التجارية بنفسها بعيدا عن منح التمويل للقطاع الزراعي وخصوصا في الدول النامية بسبب المخاطر العالية التي تسود هذا القطاع نتيجة بدائية وسائل الانتاج والاعتماد المباشر على مياه الامطار وجهل المزارعين وصعوبة متابعة وتسديد هذه القروض (حداد، مذلول، ٢٠٠٨: ١٧٤)

ومن اهم الاهداف لهذه المصارف تتوضح بالآتي (حداد، ٢٠٠٢: ١٧٢):

أ- منح التمويل على اختلاف اجاله سواء كان موسمي، متوسط او طويل الآجل.

ب- تشجيع اقامة المشاريع الزراعية.

ت- شراء القروض التي تصدرها الشركات للمساهمة العامة الزراعية.

ث- توفير المستلزمات الزراعية الضرورية وبأسعار تنافسية للمزارعين.

ج- تمويل عمليات تسويق وتصدير المنتجات الزراعية.

ح- اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الزراعية وتقديم الخبرة الفنية والادارية.

٤- المصارف الاستثمارية:

تختلف المصارف الاستثمارية عن المصارف التجارية في ان هدفها الاساسي او وظائفها الاساسية هي توظيف الاموال التي في حوزتها في المشاريع الاستثمارية سواء كانت بمجرد قيامها بمنح القروض والتسهيلات الائتمانية الى هذه المشاريع، او قيامها بالاستثمار المباشر أو المشاركة في المشاريع التنموية المختلفة.

لذلك نجد ان وظائف هذه المصارف لا يقتصر فقط على قبول الودائع ومنح الائتمان للمشاريع الاستثمارية والقيام بالأعمال المصرفية العادية والمشاركة او تنفيذ المشاريع الاستثمارية المختلفة التي تزيد من معدلات ربحيتها وتقليل درجة المخاطر والبحث عن الفرص الاستثمارية الاكثر نفعا واستثمار فائض السيولة في اسواق راس المال سواء الداخلية او العالمية (الشمري، ٢٠٠٩ :٥٠).

رابعا: خصائص المصارف المتخصصة

تتميز المصارف المتخصصة تتميز بعدة خصائص تتفرد بها وتميزها عن غيرها من المصارف وذلك من خلال تخصصها النوعي واعتمادها على مواردها الذاتية ومنحها الائتمان طويل الاجل اضافة الى غيرها من الخصائص وذلك ما يمكن اجمالها بالآتي (براف، ٢٠١٠: ١٤٥):

١- تهتم بإعطاء القروض المتوسطة والطويلة الأجل الذي يبعدها عن المنافسة مع المصارف

التجارية في مجال ائتمانها.

٢- لا تتلقى الودائع من الأفراد وإنما تعتمد على مواردها الذاتية من رأس مالها الخاص والاحتياطات ومخصصات البنك بالإضافة إلى موارد خارجية عن طريق شراء السندات أو الاقتراض من المصارف التجارية أو البنك المركزي أو من الدولة.

٣- ترتكز أنشطتها خارج المدن عكس المصارف التجارية التي تتركز في المدن الكبرى.

٤- لا يقتصر نشاط هذه المصارف على عمليات الاقتراض فقط بل قد تقوم بالاستثمار المباشر أو عن طريق إنشاء مشروعات جديدة أو المساهمة في رؤوس أموال المشروعات وتقدم الخبرات الفنية والمشورة في مجال تخصص المصارف.

٥- تأخذ المصارف المتخصصة بمبدأ اللامركزية حيث تعطي لفروعها صلاحيات واسعة في منح القروض خدمة لسياسة إعادة هيكلة المؤسسات وتسهيلات لخدماتها المصارف المتخصصة.

٦ ـ المصارف المتخصصة باستثمار اموالها بنفسها بالاستثمار المباشر وذلك عن طريق انشاء المشروعات الجديدة وتمليكها للغير او انشاء مشروعات مشتركة بالمساهمة مع الغير

وبالتالي فأنها لا تكتفي بمنح الائتمان لطالبه فقط.

(براف، ٢٠١٠: ١٤٥)

خامسا: مصادر تمويل المصارف المتخصصة

تتعدد مصادر تمويل المصارف المتخصصة وذلك الاتي (شبيا، ٢٠١٢: ٥٦):

١ـ الاموال الذاتية: من رأس المال المدفوع والاحتياطات والمخصصات.

٢ـ الودائع: تجدر الاشارة الى ان الودائع تلعا دورا اقل اهمية من الاموال الذاتية.

٣ـ الاقراض: مصادرة متعددة مثل الحكومة او المصرف المركزي والمصارف والمؤسسات الدولية

٤ـ الهبات والمساعدات: يقدمها القطاع العام وتأتي ايضا من مصادر خارجية وتقوم مؤسسات الاقراض المتخصصة باستخدام اموالها على الشكل الاتي (فاضل؛ روحي؛ ٢٠١٣ : ٨٩):

أـ موجودات سائلة في شكل ارصدة نقدية واذونات وسندات الحكومة .

ب- موجودات متداولة تمثل قروضا ممنوحة الى القطاع الخاص والعام والبلديات وهي قروض طويلة الاجل.

ج -موجودات طويلة الاجل تمثل قروضا متوسطة وطويلة الاجل واستثمارات في اسهم الشركات

د- موجودات ثابتة في شكل اراضي وعقارات والآلات ومعدات وسيارات واثاث وبالتالي فان استخدامات الاموال في المصارف المتخصصة تعا رعن اهداف وغايات تلك المصارف وتشكل محفظة القروض الحجم الاكبر من تلك الاستخدامات هذا بالإضافة الى مجالات اخرى لتوظيف اموال تلك المصارف وتتمثل في الموجودات النقدية وشبه النقدية والتي تكون الغاية منها مواجهة الازمات المترتبة على هذه المصارف ولتسديد نفقاتها الجارية وشراء احتياجاتها من الاصول الاخرى ، اضافة الى محفظة القروض والتي تحتل القسم الاكبر متمثلة في قروض القطاع الخاص

الذي تمثله هذه المصارف وقروض اخرى للمؤسسات المصرفية وغير المصرفية وقروض للمؤسسات الحكومية، هذا بالإضافة الى الموجودات الاجنبية حيث تتمثل استثمارات المصارف المتخصصة في المحافظ الاستثمارية الاجنبية ، وهناك ايضا الموجودات الثابتة المستخدمة لتسيير عمل المصارف

سادسا: مهام المصارف المتخصصة

تتبلور العمليات التمويلية للمصارف المتخصصة بما يأتي (صوان، ٢٠٠٢: ١١):

١- شراء أسهم وسندات ببعض المشروعات التنموية المحددة لها لزيادة سيولة هذه المشروعات وقدرتها على التمويل الذاتي والاشتراك أو المساهمة في المشاريع التنموية.

٢- تكمل عمل المصارف التجارية وذلك بتقديم الخدمات التي لا يقبلها البنك التجاري وخاصة الاحتياجات طويلة المدى، حيث أنها تساهم في تحقيق التنمية في مجال تخصصه وهذا يعتمد على نوع السياسة التي تضعها الحكومة في مجالات التنمية.

٣- إصدار ضمانات تسمح لمستحقيها من المشروعات التنموية المحددة بالاقتراض من البنك المركزي أو المصارف التجارية وذلك لفترات مختلفة وبأسعار فائدة متميزة.

٤- إصدار خطابات ضمان من الصندوق بالنسبة للقروض والتسهيلات الائتمانية الخارجية لاستيراد التكنولوجيا والأجهزة الصناعية من الخارج .

المشاريع الاستثمارية:

١) مفهوم المشروع وتعاريفه

المشروع: هو عملية بناء مصنع او بناية او مستودع او ان يكون تطوير منتجات جديدة او ادخال نظام جديد او تطوير برمجية:
والمشروع على ما يبدو هو حزمة من الأنشطة والمهام التي لها بداية ونهاية (نجم» ٢٠١٦ : ١٦)

الدليل المعرفي: هو مجهود مؤقت يتم القيام به النشاء خدمة الإدارة للمشروعات او منتج او نتيجة فريدة (نجمة» ٢٠٠٣ : ١٧)

التعريف الياباني: هو تعهد مؤقت تقوم به منظمة مؤقتة يتميز بالجدة في العمل والحالة او الظروف وتنفذه بالامتثال لرسالتها والأهداف:
المشروع هو مشكله مجدوله من اجل الحل (الشماع؛ ٢٠١٠ :١١).

٢) المكونات الأساسية للمشروع

أ- ان المشروع: يمل تعهد ذخر المحدد ومركز فوكسي لتقديم منتج او خدمه او نتيجة محدده يتسم تنفيذها احتمالات الفشل وعدم التمكن من تنفيذها بنجاح

ب- المرونة التنظيمية: حيث ان المشروع يعمل خارج السياقات بروتينات التنظيمية المعتادة بدون تدخل من الأقسام الوظيفية على الرغم من ان بعض موارد هذه الأقسام واستخدمه في المشروع

ج- السمه الفريدة للمشروع: يقدم منتجع أو خدمه او حلولا فريده وكل مشروع فريد فيما يتسمم المشكلات و عقبات و تحديات و ما يتعلق من عمل اشياء مختلفة عن المشروعات التي سبقت؛ سماعه استثناءات قليله فان المشروع هو نشاط المرة الواحدة الذي لن يتكرر مره اخرى بنفس الطريقة و من الضروري التمييز بين الجديد و الفريد في المشروع ان الفريد قد يكون جديد على الشركة النها اول مره تقوم به و ليس هنالك تصميم وسبق يتم الطباعة وان ما يجب تطوير المشروع من قبل الشركة ولا يشترط ان يكون ابتكار و أن ما تحسين او تقليد لمشروع سابق.

د- ابعاد الأداء للمشروع: ان المشروع تعهد بتنفيذ شيء ما في ظروف الندرة في الموارد للشروط المفروضة عليه من اصحاب المشروع وهذا ما يجعل المشروع عمليه مشروطه بالتكلفة موازنه المشروع المؤقتة.

٣) مصادر فكره المشروع

تتمثل مصادر فكرة المشروع بالاتي (الصيلواني، ٢٠١١ : ٢٤):

- دراسة احلال الواردات.
- دراسة المصادر المحلية للخامات.
- دراسة المهارات المحلية.
- استخدام تكنولوجيا جديده.
- مراكز الأبحاث.
- دراسة الصناعات الحالية.
- فحص عالقات التشابك الصناعي و تحليل المدخلات والمخرجات.
- استخدام القواتم الصناعية.
- الخبرة السابقة للمستثمر و زياده المعارض الدولية.
- دراسة التشريعات الجديدة.
- مراجعه المشروعات القديمة (التي لم تنفذ او ربما لم تكن مجديه في السابق).
- تلبيه الاحتياجات الأساسية للجماهير.
- تحديد المشروعات على اساس التكامل الإقليمي.
- تحديد المشروعات العامة على اساس متطلبات الهياكل الأساسية.
- استقصاء المؤسسات و المشروعات الصناعية القائمة.
- برامج و اتفاقيات التعاون المشترك.

٤) وظائف المشروع

ان لكل مشروع اقتصادي مجموعه من الوظائف ال بد من القيام بها لضمان و ما هو الأساسي و ما هو مشتق او معاون كالاتي

(ابو علفة، ٢٠٠٢ : ٣٧):

أ- وظائف اساسيه هي تلك التي لا يمكن للمشروع ان يبدا او ان يستمر بدونها وهي الإنتاج والتسويق والتمويل.

ب- وظائف مشتقة او معاونة او خدميه و هي تلك الوظائف التي تنشأ لمعاونه او لخدمه الوظائف الأساسية وخدمتها و التي قد تشتق من نمو حجمها وتعقدها مثل ٠ الأفراد، المشتريات المخازن، الحسابات و العلاقات العامة... الخ و لا يعني ان الوظائف المعاونة اقل اهميه من الأساسية فكالهما يعتبر ضروري لتحقيق الكفاءة والفاعلية للمشروع .

٥) اختيار موقع المشروع

عند اختيار المشروع يتم الاتي (ابو علفة، ٢٠٠٢ :٦٤):

- ويرعى عند اختيار المشروع بعض العوامل الهامة قرب الموقع من مصادر المواد الأولية ومصادر الطاقة سوق المستهلك الأخير و المشتري الصناعي و الأيدي العاملة وسائل النقل.

- تصميم نظم الإنتاج والعمليات الصناعية وتحديد الماكنات و الآلات والمعدات لترتيبها وعناصر الإنتاج الأخرى و عناصر الإنتاج الأخرى بما يتناسب مع طبيعة السلع الإنتاجية وكذلك تخصيص اماكن للخدمات المعاونة مثل الصيانة والتخزين والنقل بما يتناسب مع طبيعة العملية الإنتاجية حتى استغالها افضل استغلال للمساحة المتاحة.

- تخطيط وتنفيذ ومراقبه العملية الإنتاجية ويشمل ذلك وضع البرامج الزمنية و تحديد الأفراد والتكاليف اللازمة لإنجاز كل مرحله من مراحل الإنتاج ومراقبه التشغيل و مقارنه النتائج بالخطط وتصحيح الانحرافات.

- مراقبه جوده المنتجات عن طريق التأكد من ان الإنتاج يتم حسب المواصفات الموضوعة للمنتجات.

- وضع برامج الصيانة الدورية وتحديد الوقت واندثار الآلات حسب استهلاكها.

- تحديد وسائل النقل الداخلي و الموارد والمنتجات.

المبحث الثالث:

الإطار المفاهيمي للتمويل المصرفي

اولا: مفهوم التمويل المصرفي وأهميته

التمويل المصرفي هو عملية تزويد الافراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على ان يتعهد المدين بسداد تمك الاموال وفوائدها والعملات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على شكل اقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الامانات التي تكفل للمصرف استرداد اموالها في حالة توقف العميل عن السداد وبدن أية خسائر (خريس؛ ٢٠٠٢ : ٧٥).

ويعرف ايضا بأنه مبادلة قيمة حاضرة بقيمة اجله ومثال ذلك المقرض الذي يقدم مبلغ من المال للمقترض، القيمة الحاضرة هي المبلغ الذي يستلمه المقترض ويدفعه المقرض أما القيمة الأصلية فهي الدفعات او الأقساط عند سداد القرض في الموعد المستقبلي المحدد

(الشنباري، ٢٠٠٦ : ٧٥).

ويعد التمويل عاملا مهما من عوامل علم الاقتصاد و تتجلى هذه الأهمية من خلال تسهيل و تأمين عملية انتقال الفائض النقدي من المؤسسات ذات الفائض إلى تلك الوحدات التي بها عجز مالي، فيكون إنفاق السلع و الخدمات أقل من دخلها، أما المؤسسات التي بها عجز مالي فيكون إنفاق السلع و الخدمات فيها أيبر من دخلها؛ يما يمكن أن نبر أهمية التمويل من خلال أهدافه و المتمثلة في

(عيادي؛ هنديس،: ٢٠٠٣ : ١٤):

١- مساعدة المأسسة على تسوية توا نها المالي .

٢- التمويل يساهم في تدعيم النشاط الاقتصادي و ذلك بخلق مشاريع جديدة.

٣- يساهم التمويل في تفعيل و تتشيط الجهاز المصرفي من خلال حرية رأس المال.

٤- يساهم التمويل في إعطاء الحرية و الحيوية الضرورية لتحقيق وتيرةٍ نمو اقتصادي و تمية شاملة.

ويعد التمويل المصرفي ايضًا فعالية مصرفية غاية في الاهمية و يشير التمويل المصرفي الى الثقة التي توليها المصارف لشخص ما حيث يضع تحت تصرفه مبلغا من المال أو يكلفه لمدة محددة اتفق عليها الطرفان ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماتها

(الشمري، ٢٠٠٩ : ٨٤).

ثانيا: مبادئ واساسيات التمويل المصرفي

هناك مجموعة من الاسس لابد من الاستناد عليها عند منح التمويل المصرفي وتتمثل بالاتي : (الدغيم، واخرون؛ ٢٠٠٦ : ١٩١)

١ - توفر الامان لأموال المصرف : ويقصد بها اطمئنان المصرف من ناحية المنشاة التي تقوم بمنحها القرض من انها تقوم بسداد هذا القرض وفي المواعيد المددة لها وبدون تأخير .

٢ ـ تحقيق الرباح : وتعني حصول المصرف على فوائد من التمويل الذي تمنحه للغير وذلك لمواجهة فوائد الودائع لديها ويذلك المصاريف المختلفة بالضافة الى تحقيق عائد على راس المال المستثمر على شكل ارباح صافية .

٣ ـ السيولة : وهي الاحتفاظ بمريز مالي يتصف بسيولة لدى المصرف وذلك لمقابلة الطلبات السحا دون اي تأخير . بالإضافة الى الأسس اعلاه هناك مجموعة اخرى من الأسس والمبادئ

التي يتم الاستناد عليها عند منح التمويل المصرفي وتتمثل بالآتي (عقل، ١٩٩٣: ٢):

* المبلغ المطلوب.

* العناية بنوعية القروض الممنوحة.

* الغرض.

* الصفة للاقتراض.

* التسديد.

* الحماية والضمانة.

* المقترض.

ثالثا: انواع التمويل

أ- من ناحية المدة الزمنية وينقسم الى (بوراس، ٢٠٠٨ :٢٧)

- تمويل قصير الاجل: وهي الاموال التي تزيد فترة استعمالها سنة واحدة كمبالغ النقدية التي تخصص لدفع اجور العمال او شراء بعض الاحتياجات مثل البذور والاسمدة لإتمام العملية الانتاجية.

- تمويل متوسط الاجل: ينشأ هذا التمويل عن العمليات التي تتطلب استعمال الاموال لفترة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات.

- تمويل طويل الاجل: ينشأ من الطلب على الاموال الازمة لإجراء تعيينات ذات صيغة الاستثمار كإصلاح الاراضي وبناء او انشاء مؤسسات صناعية وغيرها من العمليات التي تؤدي الى زيادة انتاجية الوحدة المستثمرة

ب- من ناحية مصدر الحصول على الاموال وهنالك نوعين

(الحسيني والدوري:٢٠١٣ :٥١):

- تمويل ذاتي داخلي:

يقصد بالتمويل الذاتي الاموال المتولدة من العمليات الجارية للشركة او من مصادر عرضية دون اللجوء الى مصادر خارجية وهو يمكن المنشأة من تغطية الاحتياجات المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات وزيادة راس المال.

- تمويل خارجي:

كافة الاموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية ويتوقف حجم التمويل الخارجي على حجم التمويل الداخلي والاحتياطيات المالية للمؤسسة.

ج- من ناحية الغرض الذي يستخدم لأجله التمويل

(ليندة، ٢٠٠٧ :٢٧):

- تمويل لغرض الاستغلال: يتمثل في استغلال الاموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق اساسا في تشغيل الطاقة الانتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها كشراء المواد الخام أو دفع اجور العمال.

- تمويل لغرض الاستثمار: يتمثل في الاموال المخصصة لمواجهة النفقات التي تترتب عنها خلق طاقة انتاجية جديدة او توسيع الطاقة الحالية للمشروع كاقتناء الآلات والتجهيزات واقامة محطات لتربية الحيوانات واستصلاح الاراضي.

المبحث الرابع:

طبيعة المشاريع الاستثمارية وطريقة التمويل من المصارف المتخصصة في العراق

يعتبر القطاع المصرفي اليوم دعامة أساسية لبناء أي اقتصاد حر يقوّي دعائم اي دولة ويدفع بها نحو عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي، إذا كانت الأسس في بناء هذا القطاع قوية ومتينة وقائمة على التخطيط العلمي و اخرى بالكفاءة والخبرة والثقة؛ خاصة اذا استطاع هذا القطاع ان يساهم في ضبط التنمية والاستثمار على صعيد البناء والنمو الاقتصادي للدول والمجتمعات. ان للمصارف والاستثمار علاقة متلازمة ووثيقة لصنع عملية النمو والتنمية على أساس مستدام، خصوصاً وان القطاع المصرفي يشكل المنصة التمويلية الأولى والرئيسية للأنشطة الاستثمارية في جميع دول العالم، وان المرحلة الراهنة تتطلب اليوم أكثر من اي يوم مضى حيث تم فتح الأسواق العالمية والعربية امام حرية التجارة والاستثمار والعمليات المصرفية بكل يسر وفعالية لأن التجارة والاستثمار والمصارف تشكل الاقطاب الحقيقية لعجلة النمو والتطور والتعاون الاقتصادي الحقيقي.

بما ان العالم وخاصة العربي منها بحاجة الى مواصلة الجهود الرسمية والخاصة من أجل تحديث وتطوير القوانين والأطر العلمية والآليات على الصعد الاقتصادية والمالية والمصرفية بحيث تجاري متطلبات العصر دائما حسا خصوصيات البيئة العربية، خصوصا وإن تمويل

الاستثمار المباشر في المنطقة قد يتضرر مع تقليص مستثمري القطاع الخاص الانفاق بسبب الأوضاع الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط المعتمدة على النفط

لذا ترى الباحثة ان في هذا المجال يجب ان تتطلع المصارف في العراق الى ابراز القطاعين المصرفي والمالي في توسعة الاستثمارات في العراق وان القطاع المصرفي في العراق يحقق اداء جيد ودور هذه المصارف في دعم المشاريع الاستثمارية لذلك على المصارف العراقية مواصلة عملية تطوير بنيانها الداخلي على الصعد الرأسمالية والبشرية والادارية والتكنولوجية ومواكبة معايير العمل المالي من اجل النهوض بالواقع الاستثماري بالشكل الامثل وابراز اهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية .

الخاتمة

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

١ ـ المصارف المتخصصة هي مؤسسات تمول الفردٍ والاقتصاد في أن واحد.

٢ـ اتساع القطاع المصرفي في الآونة الأخيرة وخاصة المصارف الاهلية والمنافسة التي حدثت انعكس سلبيا على اداء المصرف من خلال التسهيلات الائتمانية والقروض التي تقدمها تلك المصارف للمستثمرين.

٣ـ يعتمد القطاع المصرفي بشقيه العام والخاص على المعايير المصرفية التقليدية في سياسته الاقراضية وبدرجات متفاوتة من الحذر ٠ وما زال المصرف يتجنب أي درجة من المخاطر في منح القروض مما انعكس سلبا على وصول القروض الى صغار المستثمرين ورجال الاعمال ولعدم قدرتهم على توفير الضمانات العقارية.

ثانيا: التوصيات

١- نوصي بتسهيل مهمة تمويل الأفراد والمشاريع الاستثمارية عن طريق المصارف

المتخصصة.

٢- الالتزام بالأوقات المناسبة التي تخدم الزبون في الحصول على الأموال .

٣- تقيل حدوت الأخطاء والدقة في عملية التمويل .

٤- الاهتمام بالرد على استفسارات الزبائن لما لها من دور في تنمية المشاريع .

٥- يجب ان تكون هناف ملائمة بين العوامل المحيطة والسياسة والقرارات المتبعة من قبل المصرف حسب طبيعة المرحلة الاقتصادية التي يعيشها البلد(حالة تضخم او كساد).

٦- تشجيع الاستثمار من خلال تسهيل الاجراءات للمستثمرين ومنح الاستثمارات طويلة الاجل للنهوض بالتنمية الاقتصادية للبلد.

المصادر

١- قاسم ، اديا ، النقود والمصارف ، الطبعة الأولى ، دار الضياء للطباعة ، - ٢٠١٠ .

٢- اسامة عبد الخالق الانصاري ، إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية ، دار وائل للطباعة ٢٠٠٦

٣- ايرم حداد، مشهور مذلول ، النقود والمصارف) مدخل تحليلي ونظري) ، الطبعة الرابعة ،
دار وائل للنشر ٢٠٠٨

٤- عبد الرزاق بن حبيا، اقتصاد وتسيير المأسسة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ٢٠٠٠

٥-الدوري يريا السامرائي يسرى، ٢٠٠٦ ، البنوك المركزية والسياسات النقدية، الطبعة الأولى دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان

٦- محمود الوادي، دريد كامل ال شبيب ادارة المصارف المعاصرة، الطبعة الأولى، دار المسيرة ٢٠١٢ عمان

٧- طه، طارق ادارة البنوف في بيئة العولمة والأنترنت ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ،٢٠٠٧ مصر

٨- حداد أكرم النقود والمصارف الطبعة الرابعة، دار وائل للنشرء ، ٢٠٠٢

٩- براف، خالد عبد الله ، تنظيم الاستثمار المصرفي في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي ، دار الفكر الجامعي ، مصر ، ٢٠١٠.

.

١٠- شبيا ، دريد يامل ادارة المصارف المعاصرة ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة ، عمان ، -٢٠١٢